

Distr.: General
15 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

تقرير مديرة البرنامج

موجز تنفيذي

وافق المجلس التنفيذي، في مقره ٢٨/٢٠١٣ على الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ التي تمثل تكملة لا تتجزأ للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤. وقد شملت موافقة المجلس عنصر الموارد العادية في خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الأنشطة البرنامجية والأنشطة المؤسسية. وأحاط المجلس علماً أيضاً بالجزء الخاص بالموارد الأخرى من خطة الموارد المتكاملة. ودعا المقرر أيضاً إلى إجراء استعراض لمنتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، وذلك بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/2016/9) في دورة ٢٠١٦ السنوية للمجلس التنفيذي.

ويقدم هذا التقرير استعراضاً لمنتصف المدة للعنصر المؤسسي للميزانية المتكاملة،

٢٠١٤-٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020516 280416 16-06256X (A)



عناصر مقترحة لنص مقرر

قد يودّ المجلس التنفيذي أن:

(أ) يحيط علماً باستعراض منتصف المدة للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ب) يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٥ الذي شدّد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنها أساسية للحفاظ على تعددية الأطراف والحياد والعالمية لولاية البرنامج ولإنجاز مهامه، ويُشجع في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على زيادة تعبئة تلك الموارد في حين يُواصل تعبئة موارد أخرى للاستجابة إلى احتياجات جميع بلدان البرامج، ولا سيما البلدان الأشد فقراً وضعفاً؛

(ج) يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٢٠١٣ الذي وافق المجلس فيه على تخصيص اعتمادات من الموارد العادية للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة ٢٠١٤-٢٠١٧ وهو عنصر يشمل التدابير الانتقالية التي وردت مناقشتها في الوثيقة DP/2013/41؛

(د) يقرّ بالتقدم المحرز من طرف البرنامج الإنمائي في إعادة تنظيم التكاليف عن طريق تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، ويلاحظ أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يحقق مزيداً من التقدم، ويشجع شركاء البرنامج على الالتزام بجوانب سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ٩/٢٠١٣؛

(هـ) يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدمج الدروس المستفادة من الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ في إعداد الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - السياق
٥	ثانياً - استكمال المعلومات بشأن الأداء في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١١	ثالثاً - التوقعات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١٣	رابعاً - الاستنتاجات

المرفقات (متاحة على موقع المجلس التنفيذي في شبكة الإنترنت)

المرفق ١ - الجداول

- ١ - خطة الموارد المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧: الخطة الموافق عليها مقارنةً بالتقديرات المستكملة
 - ٢ - جدول موجز يربط بين التقديرات وبين نتائج الخطة الاستراتيجية وإطار الموارد
 - ٣ - موجز العناصر المؤسسية للميزانية المتكاملة: الميزانية والنفقات بحسب الفئة - مقارنة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
- المرفق الثاني: قائمة الإعفاءات المتصلة بمعدلات استرداد التكاليف في أثناء الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

أولاً - السياق

١ - وافق المجلس التنفيذي في مقرّره ٢٨/٢٠١٣ على الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تمثل تكملة لا تتجزأ للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧. ووافق المجلس على عنصر الموارد العادية في خطة الموارد المتكاملة للبرنامج، بما في ذلك الأنشطة البرنامجية والأنشطة المؤسسية، وأحاط علماً بعنصر الموارد الأخرى في خطة الموارد المتكاملة، الذي يشمل الموارد من الشركاء الثنائيين ومتعدّدي الأطراف، والشركاء الحكوميين في بلدان البرامج، بما في ذلك النمو في مساهمات حكومات بلدان البرامج في المناطق التي كان التمويل غير الأساسي فيها يأتي بنسبة كبرى في السابق من الشركاء الثنائيين ومتعدّدي الأطراف. ويدعو المقرّر أيضاً إلى إجراء استعراض لمنتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/2016/9) وذلك في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٦.

٢ - وتقرّ الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي بأوجه التآزر والروابط بين النتائج الإنمائية والمؤسسية على الأصعدة القطري والإقليمي والعالمي. وهي تقرّ أيضاً بالاحتياجات من الموارد المرتبطة بذلك، إذ أن الإطار المالي الذي تستند إليه الميزانية والذي وافق عليه المجلس التنفيذي يتطلب مستوى معيّناً من الموارد العادية. وتعترف الميزانية المتكاملة بأن الأنشطة المؤسسية وتمويلاتها تشكّل عوامل تمكين استراتيجية أساسية بالنسبة لتحقيق نتائج في مجال التنمية. ومن ثم فإن تمويل هذه الأنشطة المؤسسية من موارد عادية عنصر أساسي في الميزانية المتكاملة ومن أجل أداء الخطة الاستراتيجية والنتائج المتكاملة وإطار الموارد.

٣ - وينبغي الإشارة إلى أن أهداف ميزانية وحيدة ومتكاملة تشمل جميع فئات الميزانية هي:

- (أ) تحسين تركيز الأهداف وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية؛
- (ب) تعمّد خفض حصة الموارد العادية المخصصة للعنصر المؤسسي للميزانية المتكاملة، وذلك لصالح العنصر البرنامجي؛
- (ج) إعادة توزيع الموارد في إطار عنصر الميزانية المؤسسية بخفض الحصة المخصصة للإدارة وزيادة الحصة المخصصة لفعالية التنمية؛
- (د) الإبقاء على دعم مهام التنسيق بالموارد الأساسية.

٤ - ويتوقف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه على الركائز الثلاث التالية التي تقوم عليها الميزانية المتكاملة:

- (أ) تحقيق أوجه تآزر من خلال تكامل عناصر الميزانية البرنامجية والمؤسسية؛

(ب) الاستعانة بالتصنيف الجديد للتكاليف من أجل الاستجابة إلى استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية ولزيادة تعزيز الشفافية والفعالية في استخدام الموارد؛

(ج) تحسين مواءمة التكاليف من خلال تنفيذ أكثر صرامة وذوي أهداف محددة لسياسة استرداد التكاليف.

٥ - وفي هذا السياق، يمثل هذا التقرير استعراضاً لمنتصف المدة للسياسة المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبيّنة أعلاه للميزانية المتكاملة وكذلك الفرص والتحديات الكامنة التي قد تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في سعيه لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً - استكمال المعلومات بشأن الأداء في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الأداء العام

٦ - لقد كانت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ فريدة من نوعها وذلك من وجهات نظر متعددة. لقد كانت أول فترة سنتين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧ المعزز بوجود الخطة المتكاملة للموارد التي تشمل الميزانية المتكاملة. وقد شكّلت أيضاً بداية تنفيذ سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ٩/٢٠١٣. وتواصل أيضاً في أثناء هذه الفترة التحوّل الهيكلي داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وبصورة عامة فقد كان التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في الاتجاه الصحيح على الصعيد الاستراتيجي^(١) على نحو ما يتبين في الجدول أدناه، ومن الملاحظ: (أ) خفض الحصة من الميزانية المتكاملة لفائدة العنصر البرنامجي؛ و (ب) إعادة توزيع الموارد في إطار العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة بإجراء خفض للحصة المخصصة للإدارة وزيادة في الحصة المخصصة لأنشطة فعالية التنمية؛ و (ج) الإبقاء على دعم من الموارد الأساسية للعمود الفقري لأنشطة الأمم المتحدة لتنسيق التنمية. وقد عزز تحقيق هذه الأهداف الركائز التي تقوم عليها الميزانية المتكاملة في أوجه تآزر خاصة من ادماج عناصر برنامجية وعناصر مؤسسية في الميزانية، وتعزيز مواءمة فئات تصنيف التكاليف من أجل تعزيز الشفافية وتحسين تنظيم التكاليف.

(١) يرد في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2016/9) عرض تفصيلي للأداء العام المتصل بتحسين تركيز النتائج.

القيمة الفعلية*	٢٠١٣-٢٠١٢		٢٠١٥-٢٠١٤		الموارد العادية
	نسبة مئوية من المجموع	المبلغ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	نسبة مئوية من المجموع	المبلغ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
الأنشطة البرنامجية	٥٨٪	١٠٥٨ دولار	٦٢٪	٩٥٨ دولار	
الأنشطة المؤسسية	٤٢٪	٧٥٧ دولار	٣٨٪	٥٨٦ دولار	
المجموع	١٠٠٪	١٨١٥ دولار	١٠٠٪	١٥٤٤ دولار	
الأنشطة المؤسسية					
فعالية التنمية	١٧٪	١٢٨ دولار	٢١٪	١١٩ دولار	
أنشطة الأمم المتحدة التنسيقية	١٧٪	١٢٩ دولار	٢٥٪	١٤٩ دولار	
الإدارة	٦٢٪	٤٧٢ دولار	٤٩٪	٢٨٩ دولار**	
عرض خاص	٤٪	٢٨ دولار	٥٪	٢٩ دولار	
المجموع	١٠٠٪	٧٥٧ دولار	١٠٠٪	٥٨٦ دولار	

* أخذت كل الإشارات إلى الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ من البيانات المالية المراجعة؛ والأرقام الفعلية لعام ٢٠١٥ من البيانات المالية المراجعة لعام ٢٠١٥.

** تشمل النفقات الإدارية البالغة ٢٨٩ مليون دولار تدابير انتقالية بقيمة ١٣٢ مليون دولار على النحو المبين في الفقرة ١٣ أدناه.

٨ - وفيما يتعلق بتحسين إعادة تنظيم التكاليف، تم تحقيق تقدم بدرجات متفاوتة صوب تنفيذ سياسة استرداد التكاليف في مختلف جوانبها، مع تحقيق تقدم لا بأس به في تنفيذ معدل استرداد التكاليف بنسبة ٨ في المائة لمساهمات أطراف ثالثة جديدة، مع ملاحظة أن سياسة استرداد التكاليف تنطوي على معدلات متفاوتة لدعم الإدارة العامة لمختلف أدوات التمويل. ومع الاقرار بالتقدم المحرز ما زال ثمة حاجة لمزيد من التحسينات فيما يتعلق بالقيود بنسبة ٨ في المائة لحمل التكاليف مباشرة على ميزانيات المشاريع لتكاليف أنشطة برنامجية وأنشطة لفعالية التنمية مستوفية للشروط على صعيدي المشروع والبرنامج. ويرد عرض موجز لتفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ سياسة استرداد التكاليف في المناقشة الواردة أدناه بشأن إعادة تنظيم التكاليف من خلال تحسين استرداد التكاليف.

٩ - وفي أثناء الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ نتج عن التخفيض الهام للمساهمات في الموارد العادية الذي تفاقمت حدته بزيادة قوة دولار الولايات المتحدة، انخفاض في مجاميع الموارد العادية التي انخفضت من ٨٩٦ مليون دولار في ٢٠١٣ إلى ٧٩٣ مليون دولار في ٢٠١٤ و ٧٠٤ ملايين دولار في ٢٠١٥. وفي سياق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات، والذي شدد على أن الموارد

العادية، لأنها غير مقترنة بشروط يحكم طبيعتها ما زالت تمثل الركيزة التي تستند إليها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة ومقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة، بما في ذلك المقرر ٢٨/٢٠١٣ المتعلق بالميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيواصل البرنامج الإنمائي جهوده، بدعم من جميع البلدان القادرة على ذلك تعبئة مزيد من المساهمات في الموارد العادية. وكما حدث في الماضي، تم بصورة متناسبة تطبيق التخفيضات في الموارد العادية على العناصر البرنامجية والمؤسسية. ويرد أدناه وصف للأثر المالي المترتب على تخفيض مستويات الموارد العادية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

(أ) الأثر على العنصر البرنامجي: البنود ١ و ٣ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية، لم يتأثر بتخفيض مستوى الموارد العادية برنامج دعم الأنشطة التنسيقية للممثلين المقيمين، وبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب تقارير التنمية البشرية لأنها محمية جميعاً بالمقرر ٢٨/٢٠١٣. وبالتالي فقد تم الإبقاء على الموارد العادية المقدمة إلى بلدان البرامج من خلال البند ١ والبند ٣ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية. بيد أن حماية هذين البندين البرنامجيين أدت إلى تخفيض حاد في البند ٢ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية للبرنامج الإقليمي والبرنامج العالمي وبرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وخدمات دعم التنمية، وبرنامج الاقتصاديين، وخدمات تقديم المشورة، وتعميم القضايا الجنسانية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، إذ أن هذه البرامج غير محمية. ويناقش استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الدور الهام لأنشطة فعالية التنمية فيما يتعلق بنوعية البرامج؛

(ب) الأثر على العنصر المؤسسي: إن مستويات تخصيص الموارد بوصفها، التي تمثل عملية لإعادة تحديد الأولويات، تمشياً مع مقرر اتخذته عمداً إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة لأنشطة الأمم المتحدة التنسيقية ظلت حتى الآن محمية وفقاً لأهداف الميزانية المتكاملة وذلك بسبب أهمية الطابع الإشرافي لمهام المنسقين المقيمين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولم يُجر إلا القليل من التخفيضات نسبياً لمستويات تخصيص الموارد لوظائف الرقابة (أي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم المستقل ومكتب الأخلاقيات)، وذلك تمشياً مع مستويات التخفيض المقدمة في وثيقة الميزانية المتكاملة الموافق عليها (DP/2013/41) وهي ٤ في المائة سنوياً. وقد كانت الميزانية المؤسسية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب متمتعة هي أيضاً بالحماية. ونتيجة لذلك خُفضت بقدر هام الميزانية المؤسسية لجميع المجالات الأخرى ولا سيما الأنشطة الإدارية.

١٠ - وينعكس في الجداول الواردة في المرفق ١ الأداء المالي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي تمت مناقشته في الفقرات ٦-٩ أعلاه، وتقران في المرفق ١ تقديرات التخطيط الأصلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من وثيقة الميزانية المتكاملة الموافق عليها (DP/2013/41) مع تقديرات مستكملة توضع في الحسابان الأرقام الفعلية التي تمت مراجعتها لعام ٢٠١٤ والأرقام الفعلية غير المراجعة لعام ٢٠١٥ والتقديرات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وفقاً لخطة الموارد المتكاملة في الوثيقة DP/2013/41. ويتضمن الجدول الوارد في المرفق ١ لخطة الموارد المتكاملة المساهمات الفعلية الكلية بمبلغ ٩,٠ بليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (٩,٣ بليون دولار في ٢٠١٢-٢٠١٣). ويشمل ذلك ١,٥ بليون دولار من الموارد العادية (١,٧٤ بليون دولار في ٢٠١٢-٢٠١٣)، و ٥,٨ بليون دولار من مساهمات الموارد الأخرى من شركاء ثنائيين/متعددي الأطراف (٥,٦ بليون دولار في ٢٠١٢-٢٠١٣) و ١,٧ بليون دولار من شركاء حكوميين من بلدان البرامج (٢ بليون دولار في ٢٠١٢-٢٠١٣). وفي حين كانت إجمالاً المساهمات بموارد غير أساسية من شركاء ثنائيين/متعددي الأطراف ومن بلدان البرامج بمبلغ ٧,٥ بليون دولار في ٢٠١٤-٢٠١٥ قريبة من تقديرات التخطيط في الوثيقة DP/2013/41 وهي بمبلغ ٧,٧٥ بليون دولار، فإن مستويات المساهمة قد اختلفت بين منطقة وأخرى وتفاوتت داخل المناطق. وتُظهر الجداول أنه بالرغم من التخفيضات الإجمالية في الموارد الأساسية أثناء الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الأساسية للميزانية المتكاملة كان في الاتجاه الصحيح إذ نلاحظ أن توزيع الموارد بين فئات تصنيف التكاليف المنسق ظل متمشياً مع معايير التخطيط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

إعادة تنظيم التكاليف من خلال تحسين استرداد التكاليف

١١ - على النحو المذكور في الفقرة ٦ أعلاه، كانت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بداية تنفيذ سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها مجلس الإدارة في المقرر ٩/٢٠١٣. وقد دعا المقرر أيضاً إلى إجراء تقييم مستقل وخارجي في عام ٢٠١٦ لاتساق ومواءمة منهجية استرداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن هذا التقييم بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ لكل من المجالس التنفيذية. وسيغطي هذا التقييم أيضاً مسائل مشتركة بين جميع الوكالات مثل الشروع في العمل بنظام التخفيضات بحسب الحجم لمعدلات الدعم الإداري العام.

١٢ - وأقر المجلس التنفيذي في المقرر ٩/٢٠١٣ بأن استرداد كامل التكلفة بصور تناسبية من الموارد العادية ومصادر أخرى سوف يؤدي إلى تقليل حجم الموارد التي تُسحب من

المصادر العادية لتمويل تكاليف إدارة المساهمات لموارد أخرى، وإلى زيادة الحصة من الموارد العادية التي تخصص لأنشطة برنامجية، وبذلك يتم توفير حوافز لتقديم مساهمات في الموارد العادية. وفيما يتعلق بتحسين إعادة تنظيم التكاليف وهيئة بيئة تتسم بانخفاض حجم الموارد العادية، ثمة حاجة للتأمل في مدى الجدوى من معدلات الدعم الإداري العام المتنوعة لأدوات التمويل المختلفة.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي، لدى الموافقة على الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وافق على تدابير انتقالية بتكلفة ١٣٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أي على تدابير ممولّة من موارد عادية كانت لازمة بسبب المرحلة الانتقالية الواجبة حتى يُصبح نفاذ السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف تاماً، ولا سيما الإلغاء التدريجي لمعدلات الاسترداد القديمة التي تقل عن ٨ في المائة بخصوص مساهمات الأطراف الثالثة والتنفيذ الكامل لنظام حمل التكاليف مباشرة على ميزانيات المشاريع بخصوص أنشطة فعّالية التنمية المستوفية للشروط.

١٤ - وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ كانت درجات التقدم متفاوتة صوب تنفيذ مختلف جوانب سياسة استرداد التكاليف. وقد أُحرز تقدم جيّد في تطبيق معدل ٨ في المائة بالنسبة لمساهمات أطراف ثالثة جديدة، وتم تسجيل بعض التقدم في مجال حمل التكاليف مباشرة على ميزانيات المشاريع وفي تكاليف فعّالية التنمية 'على مستوى فرادى المشاريع' و 'البرامج'. بيد أنه ثمة حاجة لمزيد من التحسينات فيما يتعلق بزيادة التقيّد بمعدل ٨ في المائة لاسترداد التكاليف وحمل تكاليف فعّالية التنمية مباشرة على ميزانيات المشاريع، على مستوى كل من المشاريع والبرامج.

١٥ - الإيرادات من استرداد تكاليف الدعم الإداري العام: في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغت القيمة الفعلية للإيرادات الآتية من استرداد تكاليف الدعم الإداري العام ٤٥٠ مليون دولار (مع تحقيق معدل فعلي للدعم الإداري العام في مستوى ٦,٨ في المائة في المتوسط بخصوص مساهمات الأطراف الثالثة الثنائية في عام ٢٠١٥^(١)). وقد افترض لأغراض التخطيط لتطبيق معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام في مستوى ٨ في المائة أن ٥٠ في المائة من الاتفاقات سوف تكون ملتزمة بهذه السياسة بنهاية عام ٢٠١٥. بيد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجاوز ذلك المستوى المتوخى أصلاً إذ حقق ٧٦ في المائة من

(١) يتم الإبلاغ سنوياً عن المعدلات الفعلية لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام، وقد تم ذلك بالنسبة لعام ٢٠١٤ في المرفق ٢ للتقرير السنوي لمديرية البرنامج، ولعام ٢٠١٥ في مرفق استعراض منتصف الفترة للخطة الاستراتيجية الذي يتضمن النتائج المتكاملة وإطار الموارد والمنهجية ونتائج عام ٢٠١٥.

الامتثال بنهاية عام ٢٠١٥. وتتعلق أساساً الـ ٢٤ في المائة من الاتفاقات المتبقية بمعدلات قديمة لاسترداد التكاليف (أقل من ٨ في المائة) فضلاً عن الأثر المترتب على الإعفاءات (انظر المرفق ٢ للحصول على لمحة عامة عن الإعفاءات الممنوحة في ٢٠١٤-٢٠١٥) من سياسة استرداد التكاليف بنسبة ٨ في المائة. ومع ذلك، فلو كان معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام بنسبة ٨ في المائة نافذاً لجميع مساهمات الأطراف الثالثة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لأمكن تحقيق إيرادات إضافية بمبلغ ٤٢ مليون دولار من استرداد تكاليف الدعم الإداري العام.

١٦ - حمل تكاليف فعّالية التنمية على ميزانيات المشاريع مباشرة: في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تم استخدام مبلغ ١٥١ مليون دولار من إيرادات استرداد التكاليف في أنشطة لفعّالية التنمية، مقابل مبلغ ١٢٢ مليون دولار التقديري في الميزانية المتكاملة. وتم التخطيط لإجراء المزيد من التحسينات اللازمة في تنفيذ عملية حمل تكاليف فعّالية التنمية بصورة مباشرة على ميزانيات المشاريع وذلك بدعم من الشركاء الممولين.

١٧ - وبالإشارة إلى أنه يلزم تحقيق مزيد من التقدم في ٢٠١٤-٢٠١٥ فيما يتعلق بتحسين تنظيم التكاليف من خلال استرداد تكاليف الدعم الإداري العام وحمل التكاليف مباشرة على ميزانيات المشاريع تم استعمال التدابير الانتقالية المشار إليها في الفقرة ١٣ لتمويل أنشطة مؤسسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية

١٨ - تشمل مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية مدفوعات نقدية مباشرة وروابط محاسبية مع التبرعات ومساهمات عينية. وحقق البرنامج الإنمائي في ٢٠١٤-٢٠١٥ نسبة ٦٤ في المائة في المتوسط من استرداد التكاليف بخصوص المساهمات النقدية المستهدفة من الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية. ويمثل هذا تحسناً بالمقارنة مع مستويات النقد المحصّل من تلك المساهمات الحكومية في السنوات السابقة (٥٨ مليون دولار في ٢٠١٤-٢٠١٥ مقابل ٤٥ مليون دولار في ٢٠١٢-٢٠١٣).

التدابير المتخذة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١٩ - على النحو المذكور أعلاه واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشكلة الآثار المترتبة على خفض الهام لمستويات الموارد العادية في أثناء الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وازدادت حدة هذا التأثير بازدياد قوة دولار الولايات المتحدة. وقد تصدى البرنامج الإنمائي لهذه الحالة بإجراء تعديلات لمستويات إنفاقه وهيكله التنظيمي. ويناقش استعراض منتصف المدة أداء

المؤسسة، بما في ذلك المكاسب التي تم تحقيقها من خلال عملية التحول الهيكلي، بما في ذلك تعزيز شبكة المراكز الإقليمية لتقريب الدعم من البلدان.

٢٠ - وبالرغم من الهبوط في إيرادات الموارد العادية كفل البرنامج الإنمائي الإبقاء على الموارد العادية المقدمة إلى بلدان البرامج من خلال البند ١ والبند ٣ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية. بيد أن هذا أثر سلباً على مدى توافر الدعم التكميلي المقدم من خلال البرامج الإقليمية والعالمية، ومن خلال خدمات فعّالية التنمية وخدمات الإدارة (تم إبقاء نسبة الإدارة في حدود ٨,١ في المائة).

نفقات الموارد العادية على التدابير الأمنية

٢١ - قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٨/٢٠١٣ المتعلق بالميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استمراراً للترتيبات القائمة، منح مديرة البرنامج سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلى جانب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، لاستعمال ما يصل إلى ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية لتغطية التدابير الأمنية". وتم في أثناء الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ سحب ٥ ملايين دولار لمجابهة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وقد تم إبلاغ رئيس المجلس التنفيذي بهذا وإعلانه في الاستعراض السنوي للحالة المالية، وهو وارد في المرفق ١، الجدول ١.

ثالثاً - التوقعات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٢٢ - من الملاحظ أن خطة الموارد المتكاملة في إطار الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تضمّنت التقديرات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مع: (أ) مزيد من التخفيضات في الاستخدام المزمع للموارد العادية لتمويل أنشطة إدارية مقارنة بتقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ و (ب) الإلغاء التدريجي للتدابير الإنتقالية بالاقتران مع زيادة التحسين المطلوبة في إعادة تنظيم التكاليف من خلال تعزيز استرداد التكاليف؛ و (ج) تمويل الحضور المادي المتميز تمشياً مع المقرر ٣٠/٢٠١٣ مع ملاحظة أن طور ما بعد فترة التأجيل التي تدوم سنتين يبدأ في ٢٠١٦ ويشمل ١٤ بلداً ذات دخل مرتفع - متوسط (وفقاً للجدول ٢ في الوثيقة DP/2013/45).

٢٣ - وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ستستمر المساهمات في الموارد العادية في أداء دور محوري في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال توافر تمويل مؤسسي أساسي من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية على نحو فعال يمكن من المساءلة. وسيواصل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من الدول الأعضاء وشركاء ممولين آخرين العمل جاهداً من أجل بلوغ المستوى الموافق عليه للموارد العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تمشياً مع الإطار المالي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي. وفضلاً عن ذلك، ستلزم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التدابير الانتقالية الموافق عليها والتي تبلغ قيمتها ٦٦ مليون دولار، إلى حين يتم بالكامل تنفيذ التدابير المطلوبة بموجب المقرر ٩/٢٠١٣ (أي بمعدل ٨ في المائة لمساهمات أطراف ثالثة في إطار تقاسم التكلفة، وحمل تكاليف فعّالية التنمية المستوفية للشروط على موارد البرامج بصورة مباشرة). ويكتسي هذا أهمية خاصة إذ أن المستويات المخفضة للموارد العادية سوف تؤدي إلى تخفيضات تناسبية متواصلة لكل من العناصر البرنامجية والمؤسسية للميزانية المتكاملة.

٢٤ - وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً اتخاذ تدابير للحد من الأثر المترتب على أي تغيير سلمي محتمل لمستويات الموارد وذلك لتأمين تمكّنه من أداء الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧ وأن يكون قادراً على القيام بدور حيوي في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يشمل مشاورات مثل: (أ) الدعوة من أجل عكس الاتجاه السليبي في الموارد العادية من خلال حملة الـ "١٠٠ شريك"، بما في ذلك تنويع أساس التمويل بين الحكومات وفيما وراء ذلك؛ و (ب) تعزيز عمليات التخطيط المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة الفعّالية والنجاعة؛ و (ج) تعزيز العمل بآليات تمويل جديدة للموارد ذات الغرض الأقل تخصيصاً؛ و (د) تعديلات لمستويات الإنفاق تمشياً مع الممارسة السابقة للبقاء في حدود معايير السيولة التي حددها المجلس التنفيذي (أي فوق مستويات ثلاثة أشهر من السيولة النقدية للأنشطة الأساسية). ويرد أدناه بيان موجز بتدابير إضافية بخصوص إعادة تنظيم التكاليف، واستخلاص المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، وتقديم الدعم لأنشطة الأمم المتحدة التنسيقية.

٢٥ - زيادة تنظيم التكاليف من خلال تعزيز استرداد التكاليف. من أجل تحقيق مزيد من التقدم صوب التنفيذ التام لسياسة استرداد التكاليف، بدعم من شركاء البرنامج الإنمائي الممولين، سيُصد بصرامة التقيّد بقاعدة الـ ٨ في المائة كمعدل لمساهمات الأطراف الثالثة. وفضلاً عن ذلك، تم تحديد أهداف داخلية نتيجة للإقرار بالحاجة إلى تعجيل وتيرة الجهود المبذولة من أجل التخطيط والتنفيذ لحمل التكاليف البرنامجية وتكاليف فعّالية التنمية على ميزانيات المشاريع بصورة مباشرة. وسوف يُصد التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف من خلال نظام حازم لقياس الأداء.

٢٦ - تحسين استخلاص مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. يُعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره للتحسينات التي أدخلتها بلدان البرامج فيما يتعلق بالدعم الذي تُقدمه من خلال مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. وما زال ثمة مجال للتحسين في عملية استخلاص تلك المساهمات لكن البرنامج الإنمائي، بفضل الدعم الحاسم من طرف حكومات البرامج ومن خلال استنباط الحوافز الفعّالة، يهدف إلى تحسين استخلاص مساهمات الحكومات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٧ - الدعم المقدم لأنشطة الأمم المتحدة التنسيقية. على غرار ما حدث في الماضي، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه بقوة لمهام الأمم المتحدة التنسيقية وذلك من خلال أداء دور الإشراف المناط به في هذا الصدد.

رابعاً - الاستنتاجات

٢٨ - لقد كانت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ فريدة من نوعها من وجهات نظر متعددة وهي فترة السنتين الأولى في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧، القائمة على أساس الميزانية المتكاملة، وشهدت بداية تنفيذ السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف. وفي نفس الوقت، واجهت البرنامج الإنمائي مشكلة الآثار المترتبة على خفض الهام لمستويات الموارد العادية.

٢٩ - وتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه التحديات بإحراز تقدم صوب تحقيق أهداف الميزانية المتكاملة ٢٠١٤-٢٠١٧ القائمة على أساس ركائزها الثلاث: (أ) تحقيق أوجه تآزر عن طريق تكامل العناصر البرنامجية والمؤسسية للميزانية؛ و (ب) الاستعانة بالتصنيف الجديد للتكاليف من أجل زيادة تعزيز الشفافية والفعّالية في استخدام الموارد؛ و (ج) تحسين عملية إعادة تنظيم التكاليف من خلال تنفيذ الجوانب المختلفة لسياسة استرداد التكاليف. وقد قام أيضاً بتعديل مستويات الإنفاق هبوطاً، وفي نفس الوقت بحماية أغلبية موارد البرامج على الصعيد القطري والإبقاء على دعمه لمهام الأمم المتحدة التنسيقية.

٣٠ - ومراعاة للأداء الفعلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي وردت مناقشته في هذا التقرير، فإن خطة الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تبقى في حدود الإطار المالي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في المقرر ٢٨/٢٠١٣ ولو أن مستوى الموارد العادية قد انخفض. ولأن الموارد العادية تتيح قاعدة أساسية وقابلة للتنبؤ بها للاستجابة لاحتياجات بلدان البرامج ودعم الولاية، والسلامة، ومنهاج تعبئة الموارد التي تؤدي إلى نتائج الخطة الاستراتيجية، سيُكثّف البرنامج الإنمائي بدعم من الدول الأعضاء وشركاء مولين

آخرين، تكثيف جهوده الرامية إلى بلوغ مستوى للموارد العادية يكون متمشياً مع الإطار المالي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيسعى جاهداً أيضاً لرفع مستوى الموارد غير المخصصة الأخرى بواسطة آليات تمويل جديدة.

٣١ - وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثناء الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ اتخاذ تدابير للحد من تأثير أي تغيير سلبي محتمل لمستويات الموارد، وذلك لتأمين تمكّنه من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وهو مُهيأ إلى حد بعيد لأداء دور محوري في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد سيعزز البرنامج الإنمائي على النحو المناسب عملياته التخطيطية بهدف زيادة النجاعة والفعالية؛ وتعبئة آليات تمويل جديدة؛ وتعديل مستويات الإنفاق تبعاً للاحتياجات؛ وتعجيل تنفيذ جميع جوانب سياسة استرداد التكاليف؛ وتحسين عملية تحصيل مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية؛ والإبقاء على دعمه لمهام الأمم المتحدة التنسيقية.

٣٢ - إن الجهود المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الدروس المستفادة في أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ستُتيح معلومات تساهم بصورة بناءة في إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة وخطة الموارد المتكاملة التي تشمل الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.